

## هذه دمشق.. فادخلوها آمين



تذكروا أن الشديد من امتلك نفسه عند الغضب. وأنتم اليوم في أعلى حالات الغضب. إقطعوا علاقتكم بـماض تبايهم فيه برجال لم يروا من حولهم إلا رؤوساً أينعت وحان قطافها، وابحثوا لأنفسكم عن رجال يديرون خدوم الأيسر لمن ضربهم على خدوم الأيمن.

قالوا لكم من مات وهو يظن أنه على حق دخل الجنة، وأنتم مدعوون جميعاً للمساهمة، في اجتماعاتكم بجنيف، إلى إعادة إحياء جنة أرضية طالما تغنى بها الشعراء، أنتم مدعوون إلى إحياء مجد دمشق.. فادخلوها آمين.

كونوا شجعاناً تطالبون بالمصالحة، وليكن لكم في الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا، والزعيم الهندي غاندي، أسوة حسنة.

لماذا نقتل "الناطور" وبمقدورنا أكل العنب؟  
السوريون الذين عرفتهم وكبرت بينهم، ولا أعلم إن كان من حسن الحظ أم من سوءه، أنني لم أشم معهم ماساة الحرب والقتال، يفضلون ثقافة أكل العنب، ويحذون صوت الموسيقى على صوت الرصاص.  
في دمشق وحدها، وعلى بعد خطوات، يرفع الأذان، وتقرع الأجراس، وترفع الكؤوس.

جميعنا مخطئ، وجميعنا على حق، حكومة ومعارضة. باستطاعة المعارضة أن تسجل قائمة من الاتهامات والمآخذ ضد الحكومة السورية، وبإمكان الحكومة أن تسجل، هي الأخرى، قائمة من المآخذ ضد المعارضة. وكلا الجانبين على حق، بمقدار ما هو أيضاً على خطأ.

هل يحل إعداد الدستور الأزمة السورية، وهل يحق للسوريين أن يأملوا بقدوم الفرج، بعد طول اقتتال، أدى إلى عشرات الآلاف من الضحايا، وتدمير البنية التحتية للبلاد، وتهجير وتشريد ملايين السوريين؟

إن كان الطرف الرسمي الذي يمثل الحكومة، يظن أن المعارضة "خائنة" كيف يجلس إليها على طاولة المفاوضات. وكيف للمعارضة إن كانت هي الأخرى ترى بالنظام السوري مجرماً، أن تجلس إليه.  
والسؤال الأهم من ذلك كله، هل يمكن الذهاب إلى الانتخابات دون بيئة آمنة ومحيدة؟

وتم الاتفاق على أن يرأس اللجنة رئيسان مشتركين، عين النظام أحدهما، وعينت المعارضة الآخر، يعملان معا لإدارة الجلسات، وترؤس الهيئات الموسعة والمصغرة، ويتقاسمان الصلاحيات. وأهملوا شرطاً دولته لن يتم نجاح أي اتفاق، هو المسامحة والغفران ونسيان الأم الماضي والحاضر، والكف عن الإشارة لبعضنا باستخدام كلمة معارضة وكلمة نظام. الأطراف جميعها، محلية وإقليمية ودولية، متفقة على أن الحل في سوريا لا يمكن أن يحسمه القرار العسكري، ولابد من البحث عن حل سياسي للصراع. ولكن، هل يحل إعداد الدستور الأزمة السورية؟ وهل يحق للسوريين أن يأملوا بقدوم الفرج، بعد طول اقتتال، أدى إلى عشرات الآلاف من الضحايا، وتدمير البنية التحتية للبلاد، وتهجير وتشريد ملايين السوريين؟

إن كان الطرف الرسمي الذي يمثل الحكومة، يظن أن المعارضة "خائنة" كيف يجلس إليها على طاولة المفاوضات. وكيف للمعارضة إن كانت هي الأخرى ترى بالنظام السوري مجرماً، أن تجلس إليه.  
والسؤال الأهم من ذلك كله، هل يمكن الذهاب إلى الانتخابات دون بيئة آمنة ومحيدة؟

علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

كل شيء جاهز ليوم غد الأربعاء، حيث تتجه أنظار العالم إلى مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف، لمتابعة ما ستتمخض عنه اجتماعات اللجنة المشكلة لصياغة دستور جديد، بعيد الاستقرار لسوريا، وينتهي واحدة من أكبر الماسي التي شهدتها المنطقة.  
بعد مشاورات ماراتونية، استغرقت قرابة العامين، جرت في مدينة سوتشي الروسية، وشملت الدول الضامنة لمسار أستانة، تركيا وروسيا وإيران، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في 23 سبتمبر، تشكيل لجنة إعداد الدستور، وقدمت المعارضة السورية قائمة تضم خمسين اسماً، وقدم النظام قائمة مماثلة، بينما اختار المدعوون الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، القائمة الثالثة من بين المتفقين ومدنوبي منظمات المجتمع المدني السوري. فكر المشرفون على إعداد اللجنة بكل التفاصيل، وحددوا مجموعة من القواعد الإجرائية، تم الاتفاق عليها بين النظام والمعارضة، بشأن عمل اللجنة الدستورية، ومن بين المواد: الحديث عن الدستور نفسه، الذي سكته الهيئة المصغرة.

## عادل عبدالمهدي.. خطاب متأخر

الحكومة المنتخبة وتهيئة الأجواء للتدخل الأجنبي".  
ولا اعتقد أن عبدالمهدي سيتمكن من الخروج من مأزقه الحالي دون الاستجابة الكاملة لمشروع الشعب وانتفاضة شبابه للتغيير، وإن أراد أن يكون جزءاً منه عليه التخلي عن جميع ارتباطاته الأيديولوجية التي وفرت له فرصة الجيء على رأس الحكومة، فمن يريد أن يكتب له التاريخ صفحة تلتف على التخلي عن جميع المظاهر والامتيازات.

الألوف من المتظاهرين في الجولة الثانية من الانتفاضة، وتم قتل أكثر من 80 شهيداً والفي جريح خلال عشر ساعات فقط. وعرضت أفلام لقتل شباب عن طريق القنص، كما جرفت سيارة مصفحة عسكرية بمدينة البصرة مجموعة من الشباب المتظاهرين بلا رحمة، كما أنه كرر الحديث النظري عن ملف حصر السلاح بيد الدولة، ووعد الشعب منذ تسلمه الحكم قبل عام بتنفيذ ذلك لكنه اصطدم بقوة أحزاب وميليشيا الممانعة، التي ترفض الخضوع لهذا الإجراء.

هذه الكلمات لم ترق إلى مستوى الاخطار التي تهدد حياة شعب العراق وهي لا تعالج أزمة النظام حسب اعترافه، فالمشكلة الرئيسية التي لا يريد عبدالمهدي الاعتراف بها أن التظاهرات تعبير عن عدم الثقة بالنظام السياسي وليست حكومتهم فقط، وأن الشباب العراقي حتى وإن راهنوا على تعبه من جهد التظاهر لأيام فإنه لن يستسلم.

إن اختصار القضية على مجموعة من الحزم الترتيبية لا يداوي حالة الإنهيار الذي يواجهه النظام السياسي في تفكك بنيته التخريبية والفكرية، فبدأ الكثير من قادة الأحزاب بحاولون التعبير عن براعتهم من السلطة وهم رعاتها، وأخذوا يسعون إلى تمرير حلول إقالة حكومة عادل عبدالمهدي، متوهمين أن ذلك سيهدأ غضب الشعب، مقلماً لوحظت دعوات كل من مقتدى الصدر وعمار الحكيم وحيدر العبادي مقابل تمسك هادي العامري بعادل عبدالمهدي مرحلياً، إلى جانب مجموعة قادة الفصائل المسلحة المدعومة من طهران التي تراقب الوضع من بعيد، ولم تمد يدها بقوة لحد اللحظة، ولا تريد حرق أصابعها طالما هناك من مستعد أن يحترق من أجل الحفاظ على مشروعها الإقليمي وهلالها وقلبه العراق.

وقد يكون استقرار الضحية عادل عبدالمهدي إلى أقصى حد هو التكتيك الحالي لاستكشاف التطورات التي ستؤدي إليها الاحتجاجات، ولعل حالة عبدالمهدي لا تختلف كثيراً عن حالة صاحب "العهد" ميشيل عون رئيس لبنان الذي حاكم في خطابه عبدالمهدي. فتورة الشعب اللبناني تتفاعل، زُمناً وموضوعياً، مع انتفاضة الشباب العراقي. فكلها يواجه خصماً خارجياً

محرراً للأحداث في البلدين هو طهران، وكان زعيم حزب الله حسن نصرالله أكثر شجاعة من رفاقه قادة الميليشيات والأحزاب في العراق في مواجهة العنصرية المباشرة، حيث حذر من "المؤامرة الخارجية التي تديرها أميركا وبعض السفارات الخليجية"، ما اضطر حزب الله العراقي إلى التجاوب مع تلك الخطبة بنفس اليوم في بيان مماثل في وصف المظاهرات العراقية، وتناغمت هذه الاتهامات مع ادعاءات مستشار رئيس المجلس النيابي الإيراني حسين أمير عبدالهيان، الذي اتهم "الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية بأنها تسعى إلى زعزعة أمن واستقرار العراق وإسقاط

وهو بذلك قدم صورة مجتزئة للواقع قطعيها بتاريخ عهده قبل عام واحد، واعتقد أنه حقق إنجازاً في تشكيل لجنة تحقيق لم تعلن من هم الجناة الذين قتلوا 157 عراقياً وأكثر من ثلاثة آلاف جريح خلال سبعة أيام. وكان رأي الشعب في هذه اللجنة واضحاً قبل أن تدبها مرجعية النجف الجمعة الماضية، التي قالت إن "التقرير المنشور عن نتائج التحقيق فيما شهدته التظاهرات السابقة من إراقة للدماء وتخريب الممتلكات لم يحقق الهدف المقرب منه، ولم يكشف عن جميع الحقائق والوقائع بصورة واضحة للرأي العام".

عبدالمهدي لن يتمكن من الخروج من مأزقه الحالي دون الشعب وانتفاضة شبابه للتغيير، وإن أراد أن يكون جزءاً منه فعليه التخلي عن جميع ارتباطاته الأيديولوجية التي وفرت له فرصة المجيء على رأس الحكومة

كان خطاب عبدالمهدي حديث باحث سياسي واقتصادي وليس حاكماً، وهو يعلم أنه ليس مطلق اليد في سياساته، فما أعلنه عن نيته إجراء تعديل وزارتي خارج المحاصصة سيصطدم بجدار الأحزاب المهيمنة داخل مجلس النواب، والتي لم تغادر لعبة المحاصصة حتى وإن تحول العراق إلى نهر من الدماء. هو يعلم أن الأحزاب سمحت له بحدود أن يأخذ راحته بالحديث وفق مفردات سياسية تقليدية أخرجها من قاموسه القديم، مقلماً يخاطب الجمهور المنخفض "خذوا راحتكم في التظاهر.. تكلموا ما تشاؤون فانا والحكومة نحميكم"، ولكن بعد ساعات من انتهاء خطابه خرج

د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

عادل عبدالمهدي ليس متهماً في محكمة خاصة، وإنما هو حاكم العراق لأربع سنوات حسب النظام العراقي انتهت منها سنة واحدة بلا إنجاز. قدم عبدالمهدي صيغة سياسية من الاعترافات في خطبته في وقت متأخر من ليلة 25 أكتوبر الجاري، حيث الجولة الثانية من انتفاضة الشباب التي بدأت الأول من أكتوبر الماضي في مدن الوسط والجنوب، بابل والناصرية وكربلاء والديوانية والبصرة وبغداد، التي أعادت دماء الشباب حياتها بعد أن عمرها الموت والجفاف لسنة عشر عاماً. اعتقد عبدالمهدي في خطابه، الذي قد يكون الأخير، أنه يمتلك مساحة لا بأس بها للحرك واللعب بمفردات السياسة بعيداً عن أحكام أيديولوجيا الأحزاب الدينية الشعبية رغم أنه كان واحداً من بينها، فقدم الاعتراف الأول وهو "أن الأزمة في العراق هي أزمة النظام السياسي لم تتركها القوى السياسية لكن أدرجها الشعب"، لكنه ناقض نفسه بتمسكه بالسلطة وعلق الطريق أمام لتغيير النظام فقد تعاطى بذات العبارة التي عادة ما استخدمها الطغاة والديكتاتورون: إما أنا أو الفوضى، فقال "استقالة الحكومة دون توفير البديل الدستوري معناه ترك البلاد للفوضى".

كان عبدالمهدي بحاجة إلى أن يكون صادقاً مع طروحاته الثورية وأن يخطو الخطوة العملية ويمهد الطريق للتغيير الحقيقي. لقد زعم أنه اكتشف الحقيقة الجديدة لانتفاضة شباب العراق وسمح لنفسه بأن يقدم خلاصة للواقع المر من اندماد الخدمات وترامم الأمية والفقر والفساد، وحاول أن يقدم منظورا فاضحاً للحكومات السابقة بأنها تسببت في كوارث احتلال تنظيم داعش لثلث الأراضي العراقية في الموصل والصالح الدين والأنبار وديالى، وكذلك جريمة سبايكز كلها شكلت من أجلها لجان تحقيق دون أن تعلن نتائجها لحد اليوم،



## الميليشيات الطائفية في طريقها إلى الانتحار

جميع مخططاتها، والذين أحرقوا معظم مقراتها، خصوصاً في المدن الجنوبية، فاضحين زعماً حرصت الأحزاب اللاهوتية الموالية لولاية الفقيه على ترويجه، ومفاده أن هذه المحافظات حاضنتها وأن أبناءها قاعدتها.

تم توزيع مهمات القتل على الأجنحة الحزبية المسلحة وميليشياتها، منذ اليوم الأول لثورة أكتوبر العراقية، ولم يكن القناصون الذين أوقعوا بالمناظرين السلميين في مقتل عذبة، إلا صفحة من صفحات المواجهة بالتنسيق مع لجنة الحرب النفسية في جهاز المخابرات ولجنة ما يسمى "الأمن الوطني"، وكلا اللجنتين يشرف على عملهما ممثل الولي الفقيه أبو مهدي المهندس، المطلوب دولياً بجريمة الإرهاب، وتضم اللجانين ممثلي حزب الدعوة والمجلس الأعلى وميليشيات بدر والعصائب وغيرها. عندما يذعن رئيس الوزراء العراقي لإرادة قادة الميليشيات الموالية لإيران ويأمر قوات خاصة لمكافحة الإرهاب بالانتشار في شوارع بغداد واستخدام أي وسائل لإنهاء الاحتجاجات، فإنه في الحقيقة، يسرع خطاه للوصول إلى لحظة الانتحار، ليس له فقط، وإنما للعملية السياسية برمتها.

إن المواجهة بين المحتجين العراقيين وبين حكومة عادل عبدالمهدي والبطقة السياسية العراقية وصلت إلى مرحلة كسر العظم، وليس من المستبعد أن يتخلى المحتجون عن سلمية احتجاجاتهم إزاء الدمية والاستخدام المفرط للقوة والعنف والاعتقالات والمداهمات لبيوت المواطنين، فيحتملون السلاح ليقفوا القتل الذي تمارسه الميليشيات ضدهم.

الملاحظ أن عبدالمهدي، في الوقت الذي يعد بالإصلاحات وتلبية مطالب المحتجين، يأمر قواته بالمزيد من قتل المحتجين. والمحتجون الذين يصرون على عدم العودة إلى بيوتهم يعرفون أن وعد عبدالمهدي لا تختلف عن وعد سابقه، فهم جميعاً ليسوا قادرين على تنفيذها، وإنما هي إبرة مخدر تستهدف إيقاف الاحتجاجات العارمة التي عمت البلاد. وحتى على فرض أن الميليشيات استطاعت أن تقمع هذه الاحتجاجات وتوقفها، فإنها سرعان ما ستنفجر ثانية بنحو أعتى، مع مقتل المئات وجرح الآلاف من الشباب، وما قبل الأول من أكتوبر لن يشبه ما بعده، لأن العراقيين يعرفون أن هذا النظام لا يبتلعهم ولا يعمل لصالحهم، وقد سبق أن أطلقوا على برلمانهم تسمية "برلمان الـ20 الممثلة".

د. باهرة الشيبلي  
كاتبة عراقية

فوجئت ومعى الكثير من المراقبين والمتابعين للشأن العراقي، بأعداد الميليشيات الطائفية المسلحة وباعداد مقراتها، حتى في المدن العراقية الصغيرة، حيث ترك الحياة ولا تجعلها طبيعية. فكيف يمكن أن نتحدث عن المواطن وأمنه وحقوقه مع وجودها ونشرها الذعر بين الناس، مما دفع العراقيين إلى تفجير ثورة الشتاء العراقية تخلصاً من حياة لم تعد تطاق مع تسلط هذه الميليشيات على حياتهم وأخطافها ابنائهم وقتلهم بدم بارد. هذه الميليشيات تركت الحياة في المدن، خصوصاً الصغيرة منها، وكل قادة هذه الميليشيات لهم حمايات مسلحة منقلبة ويتدخلون في أمور الدولة ويستثمرون ويتوسلون، وعندما يخرج الواحد من هؤلاء القادة في موكب تغلق الشوارع، وجميع هذه الميليشيات مدججة بالسلاح وتضم أنماط من البشر: عدد كبير منهم مستغل ومؤذ ومستغف للناس، والمعروف أنهم يصرفون خارج المنظومة الإدارية للدولة، بل في كثير من الحالات هم أقوى من أجهزة الحكومات المحلية.

لهذه الميليشيات في المدن العراقية آلاف المقرات، التي يمكن أن تحل أزمة السكن المزمنة في العراق، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن عدد الميليشيات في العراق التابعة أو الموالية لولاية الفقيه يبلغ نحو 56 - 60 مليشيا، انضم معظمها إلى الحشد الشعبي، وتضم الأحزاب الدينية في العراق العدد الأعظم من الأجنحة المسلحة المصنفة دولياً بالإرهاب، ولك أن تحسب عدد ما تحتاج إليه من أبنية ومعسكرات ومقرات في كل مدينة. تمويل هذه الميليشيات يأتي من إدارة قياداتها الأعمال القذرة: فرق القتل وتجارة الرقيق الأبيض وتجارة الأعضاء البشرية وإدارة صالات الروليت والقمار وتجارة المخدرات وترويجها، وهذه نتائجهم من إيران، التي لا يمكنها أن تمولهم لا بالدولار ولا بالتومان، الذي يهبط إلى الحضيض، والشطر الأهم من سياسة الميليشيات تصفية المعارضين، سواء عن طريق التغييب القسري أو عن طريق الاعتقالات، وثبت أنها تنفذ جرائم اغتيال الخبراء والعلماء وكبار الأطباء منذ عام 2003. وهي اليوم تواصل النهج نفسه في التصدي لثورة الشتاء العراقية وشبابها الذين استطاعوا أن يقبلوا الطاولة على

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبائي  
كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk